أهمية الفقه الإسلامي والقواعد القانونية في تنظيم الاسرة وآثار الغزو الثقافي عليها

م. د. نهضة عبد الحسين مسجين الخفاجي
معهد العلمين للدراسات العليا
المستشارة القانونية لمركز الارشاد الاسري في النجف الاشرف

الملخص:

ان الاسرة هي مخلوق اجتماعي بطبعه ليس له ان يعيش بمفرده بل انه يعيش مع غيرة، والاسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى التي نعيش فيها، ومن مجموع الاسر تكونت العشيرة ومن ثم الجماعة ، خضعت هذه الاسرة الى متغيرات اصبح من الضروري تنظيمها، وبداية التنظيم كانت على شكل اعراف تعارف عليها المجتمع ومن ثم دونت بعض هذه الأعراف وتم صياغتها بشكل مرتب أصبحت قواعد قانونية ملزمة ، وبعد ان نزلت الرسالة المحمدية ظهر الفقه الإسلامي الذي يستمد احكامه من القرآن الكريم والسنة المحمدية وفقه اهل البيت عليهم السلام، التي نظمت أمور الاسرة بشكلٍ دقيق ينسجم مع إنسانية الانسان.

فاليوم وبعد التطور التكنلوجي السريع والغزو الفكري والثقافي والحرب الناعمة التي يتعرض لها المجتمع الإسلامي، والتي هي اشد وقعا على البشرية من الحروب العسكرية، أصبحنا بأمس الحاجة الى قواعد وقوانين تنسجم مع قواعد الفقه الإسلامي المستقاة من القرآن الكريم الذي تنسجم قواعده مع كل زمان ومكان. والتي بين فيها الفقه الإسلامي أن الانسان يتمتع ببعدين الأول وجودي والآخر معرفي.

بعد ان أصبح الواقع المجتمعي واقعاً مريراً، كثرت فيه الجريمة والتفكك الاسري وتغيير الأفكار والقيم والمبادئ بشكل سريع، بسبب ما وردنا من غزو ثقافي هجين دخيل على الفكر الإسلامي، وحدوث فجوة كبير وفرق شاسع في الرؤى بين الإباء والابناء. وهذا التباعد الفكري له اثاراً سلبية أكثر مما هي إيجابية على الجيلين الإباء والابناء، أهمها فقدان الأمان والاستقرار الاسري.

الكلمات المفتاحية : فقه إسلامي – قواعد قانونية – تنظيم الاسرة

The Importance of Islamic Jurisprudence and Legal Rules in Regulating the Family and the Effects of Cultural Invasion on It

Asst. Prof. Dr. Nahdha Abdul Hussein Masjin Al-Khafaji

Al-Alamein Institute for Higher Studies
Legal Advisor, Family Counseling Center, Najaf Al-Ashraf

Abstract:

The family is by nature a social entity, incapable of living in isolation but rather in communion. It is the primary social unit, and from families, the clan and then the community are formed. This family structure has undergone changes that necessitated its regulation. Initially, this regulation took the form of customs recognized by the community. Later, some of these customs were codified and formally formulated into binding legal rules. Following the revelation of the Prophet Muhammad's message, Islamic jurisprudence emerged, deriving its rulings from the Holy Quran, the Prophetic Sunnah, and the jurisprudence of the Ahlul-Bayt (peace be upon them). This jurisprudence meticulously regulated family affairs in accordance with human nature

Today, in light of rapid technological advancements, intellectual and cultural invasions, and the soft warfare targeting Muslim societies—which has a more profound impact on humanity than military conflicts—we are in dire need of rules and laws that align with the principles of Islamic jurisprudence derived from the Holy Quran, whose rules are applicable to all times and places. Islamic jurisprudence clarifies that humanity possesses two dimensions: an existential dimension and an intellectual dimension. After societal realities became harsh, marked by increased crime, family disintegration, and a rapid shift in ideas, values, and principles—due to a hybrid cultural invasion alien to Islamic thought—a significant gap and vast difference in perspectives emerged between parents and children. This intellectual divergence has more negative than positive effects on both generations, most notably the loss of security and family stability .

DOI:

Keywords: Islamic jurisprudence – legal principles – family planning

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد" صلى الله عليه وسلم" وعلى ال بيته وعترته الطاهرين "عليهم السلام" خير ما نبدأ به البحث قوله تعالى:

(وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُون الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ الله وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ). سورة التوبة، الآية ٧١

نوضح في مقدمة البحث التعريف بموضوع البحث وبيان مشكلة البحث ومن ثم أهمية البحث والمنهج البحثي المتبع فيه ومن ثم نبين هيكلية البحث وعلى النحو التالي:

أولاً: التعريف بالبحث

لقد اقترن الفقه الإسلامي بالقانون اقتراناً وثيقاً، حيث معظم المواد القانونية التي تعنى بتنظيم الحياة العامة بشكل عام وتنظيم الاسرة بشكل خاص، واغلب المواد القانونية هي مستقاة من منهل القرآن الكريم والسنة النبوية المباركة فنظم الدين الإسلامي أحكام الاسرة تنظيماً دقيقاً، وإنهما يلعبان دوراً هاماً في تنظيمها لأنهما وضعا القواعد والأحكام الأساسية التي تتعلق بالزواج واحترام إنسانية المرأة، والطلاق، والنفقة، والنسب وحضانة الاطفال وتربيتهم، وانتهاءً بتنظيم الوصية وتقسيم الإرث بين افراد الاسرة أو الورثة المستحقين حسب طبقاتهم الأربعة وكل طبقة تحجب التي تليها، وهذه اهم الجوانب الحياتية الأسرية، إضافة الى تطرقه للعقاب عن بعض الجرائم مثل السرقة.

وهدف الفقه الإسلامي أولاً وقبل كل شيء تحقيق الاستقرار والأمان والراحة والسعادة داخل الأسرة، ويتجسد ذلك بنزول آيات قرآنية تنظم وتوجه سلوك الأفراد منها سورة البقرة والنساء ولقمان وسورة النور التي تنظم عفة النساء، ومنها استمد الفقهاء المسلمين الاحكام والمبادئ التي تنسجم وتتلاءم مع القيم والقواعد الإسلامية.

لكن حديثاً وبعد التقدم التكنلوجي اصبح الفقه الإسلامي والقانون يواجهان تحديات كبيرة نتيجة لما يُعرف بـ "الغزو الفكري"، أو الحرب الناعمة التي تسعى إلى التغير والتأثير على الهوية والقيم والمبادئ الإسلامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة وقنوات الإعلام المأجور، والتي امتدت للتأثير على التعليم وخاصة في مراحل تعليم المراهقين والشباب، وامدت في بث الأفكار السامة الى المرأة فأثرت على حشمتها وعفتها وحياءها، لأن هدف الدول الغربية العاملة والقائمة على هذه الشبكات الالكترونية هو زرع قيم ومبادئ الانفتاح والتحرر والتعري، وجعل المرأة سلعة رخيصة تحت مسميات حرية المرأة وتمكينها والديمقراطية وغيرها ، وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى إضعاف دور الفقه الاسلامي والقواعد القانونية التي تظم حياة الأسرة وتهدد استقرارها. لذا نلاحظ ارتفاع نسب الطلاق، وجرائم جنوح الاحداث، وجرائم قتل النساء، وارتفاع عدد المنحرفات (البلوكرات والفاشنستات) في المجتمعات الإسلامية عموماً والمجتمع العراقي خصوصاً.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التحديات الفكرية السلبية الكبيرة الدخيلة على الاسرة المسلمة التي دخلت عن طريق غزو فكري وحرب ناعمة عبر مختلف الوسائل التكنلوجية، والمواقع الالكترونية، وكيفية التصدي لها بوسائل قانونية تربوية مستقاة من قواعد الفقه الإسلامي ورادعة بصياغة فقهية تشريعية قانونية في ذات الوقت.

ثالثاً: أهمية البحث

لقد وقع العالم عموماً والاسرة بشكل خاص وبالأخص المرأة امام تحديات فكرية وافدة يتم الترويج لها الكترونياً، ومستخدمة أحدث طرق التكنلوجيا من دول تسعى لدمار مفاهيمنا تحت مسمى الحرب الناعمة التي غزت العالم ثقافياً وفكرياً، وبثت سموم تقنياتها في عقول المجتمع عامة والنساء خاصة.

رابعاً: منهجية البحث

DOI:

يتطرق البحث الى اهم مفصل من مفاصل المجتمع الا وهي الاسرة، واثار الغزو الفكري والحرب الناعمة عليها، لذا اتبعت المنهج التحليلي والمنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم التي تم الإشارة اليها في البحث، واثارها الإيجابية والسلبية على الاسرة والمجتمع. والمنهج المقارن بين الفقه الإسلامي والقانون، الموثق بتعديل قانون الأحوال الشخصية بموجب القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٥ والإشارة الى المدونة الجعفرية.

خامساً: هيكلية البحث:

لقد انتظمت هيكلية البحث بواقع مطلبين تسبقهما مقدمة، نتطرق في المطلب الأول الى الإطار المفاهيمي للفقه الإسلامي والقواعد القانونية التي تنظم الاسرة، وفي المطلب الثاني نوضح ماهية وآثار الغزو الثقافي على الاسرة من الناحية القانونية والفقهية، وتليهما خاتمة

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي للفقه الإسلامي والقواعد القانونية التي تنظم الاسرة

ان هيمنة الغرب الثقافية في العقود الأخيرة واحتلاله المباشر لبعض دول العالم جعلت نظرياته وعلومه وثقافته الإنسانية هي المهيمنة، والتي من المفروض ان تُقَوم الإنسانية الا إنها بثت غزواً وفكراً ثقافياً قاد الإنسانية الى تغير الأفكار والانحراف عن مسار الفطرة، وأصبحت هذه الأفكار والثقافات هي المهيمنة عالمياً على البشرية، وان الثقافة الرائجة في عالم اليوم اغلبها ثقافات بلا روح وبعيدة عن الإنسانية وليس لها أي تأثير فعال بشكل إيجابي، بل معظمها ذات اثار سلبية على الفرد والمجتمع. منها على سبيل المثال صدرت بعض الدول قانون أو تشريع اباحة المثلية الجنسية او الزواج المثلي وتسعى الى نشر هذه الإباحية بين دول العالم عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي وخلق أفكار وافراد تروج لذلك.

تندرج داخل هذا الإطار بيان ماهية الفقه الإسلامي المنظم لشؤون الاسرة، وهذا ما نوضحه في الفرع الأول، اما الفرع الثاني نبين فيه معنى القواعد القانونية المنظمة للأسرة وكما يلي:

الفرع الأول

ماهية الفقه الإسلامي المنظم للأسرة

تتضمن الماهية تعريف الفقه الإسلامي الذي يهتم بالأسرة بشكل خاص، وقبل ان نبين تعريف الفقه الإسلامي لا بد من ان نوضح تعريف للأسرة ليتبين لنا علاقة الفقه الإسلامي بالأسرة، لذا نعرف الاسرة ومن ثم نعرف الفقه الإسلامي وابواب الفقه الإسلامي وكما يلي:

أولاً: تعريف الاسرة

ان الاسرة هي مخلوق اجتماعي بطبعه ليس له ان يعيش بمفرده بل انه يعيش مع غيرة، والاسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى التي نعيش فيها، ومن مجموع الاسر تكونت العشيرة ومن مجموعة العشائر تكونت القبيلة، ومن ثم تكونت القرية والمدينة، وهذا التجمع البشري لابد له من تنظيم ابتداءً يتمثل بسلطة الام والأب داخل الاسرة وصعوداً الى اعلى سلطة. وان سلطة رب الاسرة قد تطغى عليها الاعتبارات النفسية والعاطفية (جعفر، ١٩٩٩). وفي بعض الاسر تكون المرأة هي رب الاسرة عند فقدان الاب او موته، فتصبح المرأة هنا هي الاب والام للأولاد في ذات الوقت.

وعندما كان الانسان يعيش حياة الفطرة وقسم العالم "روسو" حياة الفطرة الى مرحلتين؛ المرحلة الأولى هي حياة الفطرة التي خلق فيها الانسان وظل عليها الاف السنين فكان قوياً صحيح البدن سعيداً، أما المرحلة الثانية عندما تطورت ملكات الانسان وتعرض الى ظروف خارجية فلم يعد يرضى بحياة الفطرة والتشرد بل تطلع الى حياة الاسرة، وبهذه المرحلة كان اكثر سعادة واكتشف الزراعة والصناعة، فخرج من حياة الفطرة والفردية الهادئة التي تنعم بالسلام وعدم الاعتداء الى الاسرة والجماعة، ومن هنا اصبح لا بد من وجود قواعد تنظم الحياة الجماعية التي قسماً منها تتسم بالاستبداد والظلم (فهمي، ١٩٩٧)

ثانياً: تعريف الفقه الإسلامي

DOI:

قبل ان نخوض في أعماق الفقه الإسلامي لا بد من معرفة العقل البشري، ان العقل البشري سواء كان في الفقه الإسلامي او الفقه اليوناني فأنه يتمتع ببعدين الأول وجودي والآخر معرفي " فالبعد الوجودي هو مجرد ومتعالٍ، ويتمتع العقل بهذا البعد بهوية جوهرية وهو مجرد من الزمان والمكان " اما البعد المعرفي للعقل هو كاشف وموضح لحقائق الأمور، فالإنسان بمساعدة العقل يحقق كماله الوجودي ويصبح عالماً موضوعياً. فالإنسان هو الانسان لا فرق بين الرجل والمرأة من حيث القوى العقلية والبعد الوجودي والبعد المعرفي.

فالعقل حقيقة مجردة ومتعالية وله نسبة وجود تختلف عن سائر المخلوقات، ويظهر فيه العقل عند البلوغ فيصبح قادراً على تمييز الحَسن من القُبح، فالعقل يشبه المصباح ينير للإنسان كل ما يحيط به (فهمي، ١٩٩٧) . (بارسانيا، ٢٠١٨)

إن بعض العقول الإسلامية في السنوات الأخيرة لم تعد تلك العقول التي أنتجَت فقهاً إسلامياً فذاً بل نظرت الى الغرب بأعجاب بتقدم عقلنته وإدارته، فنشب صراع بين ما اتى به الفكر الاسلامي والثقافة الغربية، وما يجب المحافظة عليه من قيم ومبادئ الدين الإسلامي، لذا أمسى من الضروري إيجاد عقول إسلامية جديدة قادرة على مواجهة التحديات المعرفية والثقافية والتكنولوجية، فلا بد من اسلمة تلك المعارف والمفاهيم والثقافات حواراً وجدلاً ونقداً (ابو طه، ٢٠١٨) من الضروري وجود تناسب بين العقل البشري المعاصر والمفاهيم الدينية وتحديات الغزو الفكري وإرساء علوم قادرة على بيان علاقة الانسان مع نفسه ومع الاخرين من أبناء مجتمعه وعلاقة المجتمع بالمرأة وكيفية المحافظة عليها وعلى كرامتها وانسانيتها.

فالفقه في اللغة العربية الفصحى هو العلم بالشيء وفهمه بدقة وعمق ومعرفته معرفة جيدة. وارتبط هذا المصطلح بعلوم الدين الإسلامي وذلك لأهمية فهمه.

والفقه في الاصطلاح هو مصطلح يطلق على العلم الذي يُعنى بفهم أحكام الشريعة الإسلامية واستنباطها من أدلتها التفصيليّة في القرآن الكريم والسنة النبوية في كل جوانب حياة المسلم، بما عليه من أفعال وعبادات مكلّف بها، وإنه العلم الذي يقرّر حكم الشيء بحلاله وحرامه ووجوبه وندبه وكراهيته. والفقه الإسلاميّ نظرياً يشتمل دراسة علوم أساسية فيه، ألا وهي علم فروع الفقه، وأيضاً علم أصول الفقه، وعلم الاستدلال، وغيرها. ويهدف الى تحقيق السعادة للإنسان في الدنيا والآخرة عبر امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه.
والأحكام الفقهية التي تضم هذا العلم تشمل المعرفة بأحكام العبادات، وأحكام المعاملات المدنيّة بين الناس، وأحكام الأحوال الشخصية وأحكام الجنايات، والأحكام القضائية، والأحكام الدولية، بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بالإمامة-https://elearn.univ-tlemcen.dz/ (mod/page/view.php, 2025)

ويعني الفقه الإسلامي اصطلاحاً، هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية (القرآن الكريم والسنة النبوية)، وينقسم إلى أصول الفقه وفروعه، وينظم حياة المسلم من عبادات ومعاملات وأحوال شخصية وسياسة.

ثالثاً: ابواب الفقه الإسلامي:

ان أبواب الفقه الاسلامي متعددة ومتنوعة منها فقه العبادات وطرفاها الانسان والباري جل جلاله، وفقه الاسرة وطرفاها الفرد والاسرة وكيفية المحافظة عليها وصيانة كرامة المرأة وحفظ مكانتها، وفقه العقود المدنية والشركات وطرفاه الافراد فيما بينهم، والفقه المجتمعي وطرفاه الفرد والمجتمع، وفقه القضاء بأنواعه المدني والجزائي واطرافه الظالم والمظلوم والقضاء، والمشتكي والمتهم، والفقه السياسي الدستوري واقطابه رجال السياسة والحكم، وفقه المالية والتكافل الاجتماعي والضرائب، والفقه الذي ينظم العلاقات الدولية الا وهو فقه القانون الدولي (زاهد، ٢٠٢٠) . وان الشريعة الإسلامية كانت بالأمس مبعدة عن الحكم والقضاء الا في قضايا الاحوال الشخصية وكانت لا يلتفت إليها في شيء من الإدارة وسياسة الدولة، ولم يكن يعنى بدراستها (بهنس، ١٩٦١)اما اليوم فبدء الفقه والفكر الإسلامي يُدرس في بعض الكليات وتنتشر مبادئه وخاصة في المقارنات لرسائل وأطاريح وبحوث طلبة الدراسات العليا، وما يهمنا في البحث هو فقه الاسرة "التي أساسها المرأة ان صلحت ربت جيل يُقتدى به وان انحرفت انحرف خلفها أجيال" وما يسمى في القانون بقانون الأحوال الشخصية والفقه المجتمعي.

وقد انطلقت من الفقه الإسلامي العديد من القواعد الفقهية التي هي كليات تنطبق على الجزئيات فهي الضابطة التي يمكن للمجتهدين والفقهاء والقضاة الرجوع اليها عند الاختلاف، لان منبعها اما آيات من القرآن الكريم أو حديث من السنة النبوية، على سبيل المثال الحديث النبوي المشهور "لا ضرر ولا ضرار" اشتقت منه عشرة قواعد فقهية منها قاعدة الضرر يزال، والضرورات تبيح

DOI:

المحظورات، الاضطرار لا يبطل الحق، الضرورة تقدر بقدرها، إذا زال المانع زال الممنوع، الضرر لا يزال بمثله، لا يجوز الاضرار بالغير لدفع الضرر عن النفس (زاهد، ٢٠٢٠)، وغيرها من القواعد الفقهية التي تم اعتمادها في النصوص القانونية التي شرعت من قبل الدولة، والاحكام القضائية التي صدرت وتصدر من المحاكم بشكل يومي لتحسم قضايا ومنازعات ومشاكل متنوعة عالقة بين افراد الاسرة والتي تسعى لإصلاح ذات البين اذا كان الخلاف في بدايته، اما اذا تفاقم ولا يرجى حله فتحل الفرقة بدل الالفة والكَيّ هو اخر العلاجات، أو تكون المنازعات بين الفرد والأخر .

الفرع الثاني

معنى القواعد القانونية المنظمة للأسرة

لكي نوضح القواعد القانونية التي تنظم الوضع الاجتماعي للأسرة والذي يختلف بطبيعة الحال عن تلك القواعد القانونية التي تنظم الأمور المالية للأفراد، والقضايا الجنائية والجرائم التي يرتكبها الأشخاص، لإن مدار البحث يتعلق بتلك القواعد القانونية التي تنظم الاسرة أي التي تتعلق بقضايا الأحوال الشخصية، او كما يطلق عليها بعض من الفقه القانوني القضايا الشرعية التي تتعلق بالأسرة، وخاصة المرأة لأنها لولب الاسرة برمتها حولها يلتف الكبير والصغير، لذا سنتطرق الى تعريف القواعد القانونية، ومن ثم الى التعريف بالمدونة الجعفرية التي صدرت استناداً لأحكام الدستور بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٥ والتي تعد ملحقاً للقانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٥ المعدل للقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ النافذ والمعدل، وكما يلي:

أولاً: تعريف القواعد القانونية

ان القانون ينظم حياة الشعوب لأنه منهم ويطبق عليهم وله الأهمية البالغة، وحياة الشعوب تخضع الى متغيرات ومنعطفات ومراحل تطور كثيرة، فلا بد لهذه المتغيرات المجتمعية من قواعد ونظام قانوني صادر من السلطة التشريعية تخضع له. وان النظام القانوني لأي دولة يبدأ من الدستور، والقواعد الدستورية تتسم بالسمو والعلو، والذي يرسم الحياة السياسية للدولة، ويوضح نظام الحكم فيها، ومن ثم تصدر بضوءه القوانين التي تنظم الحياة العامة للأفراد، والتي يقوم بشرحها والتنظير لها فقهاء القانون، إضافة لما يصدره القضاء من قرارات وأحكام تتضمن المبادئ القانونية التي تنسجم وتتلاءم مع الواقع الاجتماعي لاي دولة، والتي تسعى لتحقيق قواعد العدل والانصاف بين الأطراف المتخاصمة. خاصة وان القانون ينبع من القواعد والأعراف التي سار وتوافق عليها المجتمع ويطبق على عمومه، وإن الحياة الاجتماعية والثقافية في تطور وتغيير مستمر. لذا يجب ان تواكب الدساتير والقوانين هذا المتغيرات المجتمعية، على ان تكون منسجمة مع مبادئ الدين الإسلامي أولاً وقبل كل شيء والمعاهدات والمواثيق الدولية، خاصة تلك التي تتعلق بحقوق الانسان بشكل عام واحترام المرأة ، وصيانة حقوق الاقليات والممارسات الدينية والعقائدية.

ان لفظ القانون يستخدم في مختلف العلوم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية فنقول قانون العرض والطلب، وقانون الجاذبية، وفي مجال الدراسات القانونية فله معنيين الاول المعنى العام والتي تتمثل في القواعد القانونية التي تحكم سلوك الافراد في المجتمع وهي قواعد ملزمة، والمعنى الثاني هو المعنى الخاص وتتمثل في القواعد القانونية الصادرة من السلطة المختصة بالتشريع لتنظيم امر معين او مسألة معينة مثل قانون المرور الذي ينظم حركة سير المركبات في الشوارع العامة والقواعد المرورية الواجب اتباعها ومن يخالفها يتعرض لعقوبة الغرامة المالية وإذا تسبب بضرر أو أذى للآخرين يحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية قد تكون الحبس أو السجن، وقانون العمل الذي ينظم حقوق العامل (الخفاجي، ٢٠١٣) وهكذا.

وإن الجهاز القضائي في الدولة المتمثل بالسلطة القضائية هو المسؤول الأول عن تطبيق تلك القواعد القانونية التي ترد على شكل نصوص ومواد قانونية في قوانين مختلفة، والذي ينظم عمله في العراق قانون مجلس القضاء الأعلى رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٧ والذي يتكون من أحد عشر مادة وبموجبه تم تأسيس مجلس القضاء الأعلى وتم منحه الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتألف هذا المجلس من رئيس محكمة التمييز الاتحادية ونواب الرئيس ورئيس الادعاء العام ورؤساء محاكم الاستئناف والهيئات القضائية ، ويمثل السلطة الثالثة في العراق بعد السلطتين التشريعية والتنفيذية، وان رئيس مجلس القضاء الأعلى يمثل المجلس والذي شرطه الأساسي ان يكون مستقلاً لا ينتمي الى أي جهة او تنظيم سياسي.

ثانياً: التعريف بالمدونة الجعفرية

DOI:

من القوانين المهمة التي تنظم الاسرة التي صدرت وفقاً لدستور العراق لسنة ٢٠٠٥ (دستور العراق، ٢٠٠٥) التي ورد فيها ان العراقيين احرار في تنظيم احوالهم الشخصية، صدرت اخيراً (المدونة الجعفرية بموجب القانون رقم ١٠، ٢٠٢٥) المعدل للقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ النافذ والمعدل، والذي ينظم الأحوال الشخصية للفرد منذ ولادته وحتى وصاياه وتوزيع تركته بعد مماته.

جاءت اغلب مواد المدونة الجعفرية وفقاً لقواعد الفقه الامامي والمستقاة من الرسالة العملية للسيد السيستاني دام ظله الوارث "باستثناء مواد قليلة لا علاقة للفقه الجعفري بها"، وتضمنت المدونة ٣٣٧ مادة موزعة على خمسة أبواب وكل باب من الابواب قسم الى عدد من الفصول، وتضمن الباب الأول عشرة فصول تطرقت الى احكام العقد والمهر وتضمن الفصل عدد من المواد، تطرقت الى موضوع الزواج ابتداءً من الخطبة والمهر والاهلية والشروط التي يحق للطرفين ذكرها ووضعها في عقد الزواج، وأكدت المدونة الجعفرية على احترام إنسانية المرأة وحمايتها، والزمت الزوج ان يعاشر زوجته بالمعروف فلا يؤذيها ويعتدي عليها ويعاملها بخشونة من دون مبرر، وان لا يهجرها ويجعلها كالمعلقة لا هي ذات زوج ولا هي مطلقة، وعليه حسن المعاشرة بالوجه المتعارف عليه، وهذه القواعد اغلبها لم تكن موجودة في القانون رقم ١٨٨ .

وكما بينت العيوب التي تجيز حق فسخ العقد للطرفين خلال المدة المتعارف عليها مجتمعياً، سواء قبل الدخول او بعده. لقد اشارت المادة ٥٧ من المدونة الجعفرية الى العيوب التي تستوجب خيار فسخ العقد والتي تعطي الحق لكلا الزوجين بطلب فسخ عقد الزواج، وقد تكون هذه العيوب في الزوج وقد تكون في الزوجة.

وتطرقت المادة ٦٠ من المدونة الجعفرية الى ان يسقط خيار الفسخ بسبب العيب في كل من العيوب التي وجدت في كل من الرجل والمرأة مع التأخير في اجراء الفسخ اكثر أو أزيد من المقدار المتعارف عليه بعد العلم بثبوت العيب، وثبوت الخيار بسببه، مثلا لو اخر فسخ العقد لانتظار حضور من يستشيره في ذلك كأن مثلا تستشير البنت والدها وهو مسافر خارج البلد أو الولد فإذا كان التأخير بحدٍ يُعد بحسب العرف الجاري تواني في اعمال او اللجوء الى خيار الفسخ واذا تأخر لمدة طويلة فهنا يسقط الحق في خيار الفسخ ويعتبر قبول بالعيب المصاب به الطرف الثاني.

وأشارت المادة ٦٢ من المدونة على ان لا مهر للزوجة مع فسخ الزوج للعقد بسبب عيب فيها قبل الدخول ولها تمام المهر المسمى بعده إذا لم تكن قد " دلست " ولو بسكوتها عن العيب مع إقدام الرجل على الزواج منها بارتكاز السلامة منه. ولها تمام المهر مع فسخها بعيب في الرجل إن كان بعد الدخول وإذا كان قبل الدخول فلا تستحق شيئاً من المهر الا في العنن فإنها تستحق نصف المهر.

ووضحت المادة ٦٣ من المدونة الجعفرية بانه لا يثبت الخيار للزوجة بفسخ العقد بمجرد ثبوت حالة العنن بل لا بد من رفع امرها الى القاضي بخلاف بقية الحالات التي وضحناها في العيوب التي تتعلق بالرجل، ففي حالة العنة يمهل القاضي الرجل سنة كاملة من حين المرافعة لغرض ان يعالج نفسه فإن لم يتمكن من الدخول بها خلال هذه السنة كان لها فسخ العقد.

وتطرقت المادة ٦١ الى العقم فانه ليس من العيوب الموجبة للخيار بفسخ العقد سواء كان العقم من طرف الزوج او من طرف الزوجة. بينما القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل اعطى الحق للزوجة بطلب التفريق القضائي إذا كان الزوج عقيماً. وبالتفريق اشكال شرعي " لذا نرى عدد دعاوى التفريق القضائي في الاحصائيات الشهرية التي تصدر من مجلس القضاء الأعلى قليل جداً خاصة في محافظتي النجف وكربلاء الخاصة بالزواج والطلاق، الافضل ان يتفق الطرفين على الطلاق مقابل بذل المرأة لبعض حقوقها المالية مقابل طلاق خلعي يكون منسجم مع الشرع والقانون.

اما المادة ٦٤ من المدونة الجعفرية بينت صحت زواج المريض في المرض المتصل بموته بشرط الدخول فإذا لم يدخل الرجل بالمرآة ومات في مرضه بطل العقد ولا مهر للمرأة ولا ميراث ولا عدة عليها بموته.

وكما اشارت الى إلزام الزوج بالنفقة على زوجته وأولاده ما دامت في دار الزوجية وبينت المادة ٩٨ لا يعتبر في استحقاق الزوجة النفقة على زوجها فقرها وحاجتها، بل تستحقها وإن كانت متمكنة مالياً، وان حق الانفاق على الزوجة هو حماية لها وصيانة لكرامتها، وقد أكد الفقه الإسلامي على ان كل انسان ينفق من أمواله الا الزوجة نفقتها على زوجها حتى وإن كانت لها أموال خاصة بها.

وقد صدرت قرارات من محكمة التمييز الاتحادية تنفيذا للمدونة الجعفرية ومنها القرار المرقم ١٦٩٧٤ / ٢٠٠٢٥ في ٩/ ١٢/ ٢٠٠٢٥" والمتضمن الحكم بالنفقة الماضية للمدعية للمدة التي حرمت منها مهما بلغت" بينما كان المحاكم تحكم بالنفقة الماضية لمدة

DOI:

سنة واحدة فقط اما المدونة الجعفرية فلم تحدد المدة وهذا من الاحكام التي تمنح المرأة حقها كاملاً بالنفقة عن المدة التي لم ينفق عليها زوجها.

لا سيما وان المادة ٩٨ اوجبت على الزوج الانفاق على زوجته واعتبرت النفقة هي حق للزوجة وان كانت متمكنة ومقتدرة مادياً أي لديها مورد مالي مثل راتب او أرث عبارة عن ايجارات أو صاحبة عمل أو حرفة معينة ترد عليها بالأموال، بينما المادة ١٠٠ من المدونة اجازت أن يشترط الزوج في عقد الزواج أن تشارك الزوجة من راتبها في الانفاق عليه أو على أولادهما، فيلزمها الوفاء بذلك.

وكما وضحت المدونة الجعفرية في الباب الثاني أحكام الطلاق موزعة على خمسة فصول والنسب والحضانة وتضمن الباب الثالث موضوع الوصية وتطرق الباب الخامس الى موضوع المواريث. ولكل منها احكام خاصة بها تكون لها بحوث مستقلة.

وبصدور هذه المدونة نتمنى ان يتغير واقع الاسرة الى الأفضل وذلك بتقليل نسب الطلاق الذي ترتفع نسبته شهر بعد شهر وكل سنة في ارتفاع مستمر، والذي يُعد السبب الاول في التفكك الاسري، وللأخير اثار سلبية وخيمة على المجتمع خاصة الابناء حيث تكثر الجريمة وتكثر معها الانحرافات السلوكية التي تسعى الدول الغربية لنشرها في المجتمع الإسلامي ليصبح مجتمع "والعياذ بالله" تتغلب علية الغريزة الجنسية وحب الشهوات والجريمة وبالتالي يصبح مجتمع هش، إضافة الى ذلك قد تقع بعض النساء المطلقات في منزلق المجتمع، وتكون ضحية مجتمع قاسٍ لا يرحمها.

ومن المواد القانونية التي نصت عليها المدونة الجعفرية انه لم يعد للزوجة نفقة وهي في دار أهلها وفقاً للمدونة الجعفرية وليس لها حق السكنى لمدة ثلاث سنوات بعد طلاقها بل لها حق السكن في دار الزوجية مدة ثلاثة أشهر فقط وهي فترة العدة، كما لم يعد لها مهراً مقوماً بالذهب بل تأخذه كما هو، وفي حالة نشوزها تستحق المهر المؤجل لأنه دين في ذمة الرجل ولا يسقط بالنشوز كما كان في القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل. وللمرأة حقوق وعليها واجبات وضحتها المدونة لم تكن بهذا التوضيح في القانون رقم ١٨٨. وعلى عاتق مجلس القضاء الأعلى وكافة محاكم الأحوال الشخصية تقع مسؤولية تطبيق احكام المدونة الجعفرية بما ينسجم مع قواعد العدل والانصاف بين الأطراف المتنازعة التي ترفع امرها للقضاء للبت في النزاع.

وقد تبنينا في مركز الارشاد الاسري في النجف الاشرف التابع للعتبة الحسينية المقدسة مهمة توعية وارشاد النساء بالأحكام القانونية والفقهية التي نصت عليها المدونة، وذلك عن طريق شرح موادها وتوضيحها لفئة كبيرة من النساء من مختلف المحافظات العراقية عبر محاضرات الكترونية أسبوعية على التلكرام والواتساب، وعليها اقبال واسع بالاستماع لها وطرح الأسئلة والاستشارات لغرض ان تعرف المرأة مالها من حقوق وما عليها من واجبات وفقا لقواعد الفقه الإسلامي والنصوص القانونية، وان لا تكون ضحية جهل بالقانون لان القانون يحميها ويصون كرامتها لاسيما وإن قواعده مستقاة من قواعد الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني

ماهية واثار الغزو الثقافي على الاسرة من الناحيتين القانونية والفقهية

بعد ان وضحنا في المطلب الأول ماهية الاسرة وتعريف الفقه الإسلامي والقواعد القانونية والقوانين التي تعنى بالأسرة وتحمي المرأة وتصون كرامتها وانسانيتها، والجهة القانونية القائمة على تطبيق تلك القواعد القانونية والتي من ضمنها القواعد التي نصت عليها المدونة الجعفرية المتمثلة بمحاكم الوسط والجنوب خاصة التابعة الى مجلس القضاء الأعلى، سوف نبين في هذا المطلب تعريف الغزو الثقافي والحرب الناعمة في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني نتطرق الى اثار الغزو الثقافي على الاسرة بشكل عام وعلى المرأة بشكل خاص لأنها العنصر المرن الذي يتقبل التغير والمتغير بشكل أسرع من الرجل، وكما يلي:

الفرع الأول

تعريف الغزو الثقافي والحرب الناعمة

أن الغزو الثقافي ورد الينا من دول الغرب هدفه الاساس هو استئصال مبادئ الدين الاسلامي والثقافة الاسلامية واجتثاثها، وتلقى ثقافة الآخر التي لا تنسجم مع مجتمعنا مثلها مثل الإنسان الذي يذهب إلى السوق ويختار ما يعجبه من السلع والحاجيات الاساسية . (google.com/search، ٢٠٢٥)

DOI:

الغزو الفكري مصطلح حديث ويقصد به الغزو عن طريق الأفكار، ويمكن تعريفه بأنه: محاولة إخضاع أمة لأخرى عن طريق تغيير أفكار الأمة المَغزوة واستدراجها لاعتناق أفكار الامة الغازية (https://www.islamland.com/uploads/books، ٢٠٢٥) فعندما يدخل الفرد الى العالم الافتراضي يجد نفسه في اغلب الأحيان بعيداً عن الواقع ومتجهاً الى ثقافات مختلفة ومتنوعة من حيث الفهم المعرفي، والوعي المجتمعي، والاباحية في بعض التصرفات، وتعدي الحدود والثوابت المجتمعية، لذا يجب توعية الفرد بالالتزام الديني والأخلاقي والاتجاه الى ما يتوافق مع قيمنا ومبادئنا والابتعاد عن مواقع الانحدار والرذيلة التي تبث السموم في العقول وسموم العقل اشد خطورة من سموم الابدان. وهذه السموم قد تتقبلها بعض النساء أسرع من تَقبل الرجال، خاصة إذا كانت تفتقر الى الوعي الديني أو تعاني من ضنك الحياة، ولا عمل ولا مورد لديها، وليس لها من يعيلها.

أما الغزوة في الاصطلاح الإسلامي فتعني أن يخرج المسلمون لقتال الكفار بقيادة الرسول محمد " صلى الله عليه وآله وسلم"، وتكون غالباً سرية. _(google.com/search، ٢٠٢٥)

مصطلح الغزو الثقافي أصبح يتردد كثيرا في حياتنا المعاصرة ، وخاصة في العقود القليلة الماضية التي بدأت تشهد انحسار الغزو بمعناه التقليدي المباشر، الذي عرف تاريخيا باسم الغزو العسكري أو الاحتلال العسكري المباشر، الذي تعرضت له أكثر دول العالم الاقل في الامكانية الاقتصادية والعسكرية (الدول الفقيرة من قبل الدول العظمى) .

يتركب مصطلح الغزو الثقافي كما هو واضح – من كلمتين هما : غزو ، وهي (لغة) مصدر غزا ، وتعني : الدخول إلى مجال غريب أو مجال جديد ، وعادة ما ترتبط هذه الكلمة بمعنى القوة وإحداث التغيير ، سواء كان ذلك إلى الأفضل كقولنا الوطن العربي يغزو الفضاء، أو كان ذلك على الأسوأ كما نقول أسراب الجراد تغزو دولة محددة، وهذا المعنى التغييري الذي تحتويه كلمة غزو جعلها تكتسب مرونة تمكنها من أن تؤدي معاني كثيرة أيديولوجية أو علمية أو اقتصادية وغيرها. وقد تعني كلمة غزو أيضا، في اللغة العربية معنى القصد، والطلب والسير إلى الأعداء في ديارهم وانتهابهم وقهرهم والتغلب عليهم. ويلاحظ أن كلمة الغزو انتشر استعمالها في أكثر من معنى.

أما كلمة ثقافي، فمنسوبة إلى ثقافة، والثقافة تتعدد تعريفاتها، وتتنوع تفسيراتها ، وتتباين عناصرها ، إذ يعد هذا المصطلح جديدا في الفكر العربي والإسلامي ، وفي الوقت نفسه فإن الباحثين يجمعون على عدم إمكانية وضع تعريف جامع مانع للثقافة ومفهومها الشمولي، حتى أن الموسوعات الأجنبية والعربية الحديثة لم تتفق على تعريف واحد، ولم تجتمع على مفهوم محدد ، فتعددت التعريفات لماهية الثقافة ، تبعا لتعدد نظرة المختص في العلم المعين أما مفهوم الثقافة الذي يتبناه هذا البحث هو أنها أسلوب الحياة الشائع لدى جماعة أو مجتمع معين ، والتي تظهر في أقوال الناس وتصرفاتهم أو عاداتهم خلال حياتهم الجمعية. التي تتكون من مجموعة من الاسر، والاسرة تتألف من عدد من الافراد، تتقدمهم المرأة التي هي المعلم والمربي الأول ومنها تستقى مفاهيم العفة والحشمة والحياء والفضيلة والأسلوب الأمثل للحياة.

والغزو الثقافي –اصطلاحا – يعني العمل الهادف إلى اختراق ثقافة أمة (من الأمم) وتغيرها لتذويب هويتها وطمسها وسلب مكوناتها، وبهذا المعنى فإن الغزو الثقافي عمل مقصود ومخطط له، فهو بذلك يرمي إلى غزو الإنسان في عقيدته، وفي لغته ، وفي سلوكه وأخلاقياته، وفي نمط معيشته، عبر إحلال نماذج معينة من التفكير والنظر إلى الحياة والسلوك، محل النمط السائد النابع من روح الشعب المستهدف، من قيمه وعاداته وأخلاقه وغالباً ما يكون المستهدف الأول من هذا الغزو هو المرأة والطفل. ويتضح من هذا التعريف الاصطلاحي للغزو الثقافي: أن هذا الغزو يشمل جميع ما يرتبط بالإنسان ، فلا يدع له شيئا إلا بدله بشيء آخر لم يألفه. كأن يكون هذا الغزو الثقافي بحث النساء على خلع الحجاب وإظهار مفاتن المرأة بملابس ضيقة تفتقد الى الحشمة والحياء أو تعلم حركات وتعابير في الوجه والجسم مرفوضة ، ويتم ذلك عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة التي لا رقابة عليها ولا توجد نصوص قانونية تنظم ما ينشر فيها.

ولا يقتصر الغزو الثقافي فقط على الأمة الإسلامية فقد ثار جدل صاخب في فرنسا عندما حل الغزو الثقافي الأمريكي بالمجتمع الفرنسي، وقد قاد حملة مناهضة الغزو الأمريكي قادة فرنسا بمن فيهم رئيس الجمهورية ميتران، الذي رفض دعوة إدارة " يوروديزني " – وهي مدينة الألعاب الأمريكية في باريس – لزيارة المدينة، وتناول الشاي مع ميكي ماوس – أحد أبرز الرموز الأمريكية في مدينة الألعاب – بمناسبة افتتاح المدينة. وأعلن ميتران في جامعة "غدانسك" في بولندا قائلا " إنها هوية أممنا، وهو حق كل شعب في ثقافته

DOI:

وفي حرية الابتكار واختيار الصور وأضاف إن الأمة التي تتخلى عن وسائل التعبير عن نفسها تصبح أمة مستعبَدة. وقاومت فرنسا والدول الاوروبية الغزو الثقافي الأمريكي (https://www.kalemasawaa.com/vb/showthread.php، ٢٠٢٥) وهذه الواقعة تم نشرها على المواقع الالكترونية بشكل واسع.

الفرع الثاني

اثار الغزو الثقافي على الاسرة القانونية والفقهية

ان للغزو الثقافي الغربي آثارا مباشرة وغير مباشرة على الاسرة من الناحيتين القانونية والفقهية. وهذه الاثار سواء كانت آثاراً مباشرة أو غير مباشرة لها تأثير سلبي وآخر إيجابي على الفرد والمجتمع على حد سواء، والفرد هنا يشمل الرجل والمرأة على حد سواء، وهذا التأثير قد يكون عاجلاً او آجلاً، لكن الآثار السلبية هي الأشد والأكثر ضررا، لأنها تفسد كل ما هو جميل وتزعزع القيم والأفكار الجيدة وتبث كل ما هو رديء بغطاء ثقافي تقدمي خلافاً للحقيقة.

والاثار السلبية للغزو الثقافي منها ما يصيب الفرد وأخرى تلحق بالمجتمع، لذا سنوضح الاثار السلبية للغزو الثقافي على الفرد والمجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص، ومن ثم نوضح الاثار الإيجابية للغزو الثقافي وهي كما يلي:

أولاً: الاثار السلبية للغزو الثقافي على الفرد

١- يسيطر على عقل الإنسان

فيجعل الفرد يكتسب ثقافات وأفكار جديدة كالثقافة الغربية والتي لا تنسجم وتبتعد كل البعد عن ثقافة الدين الإسلامي وأوامر الإسلام، وان الغزو الفكري او كما يسمى الغزو الثقافي أخطر من الغزو العسكري، ويتضح لنا ان الغزو الفكري أكثر خطورةً وأعمق تأثيراً من الغزو العسكري لأنه يركز على استهداف سلوك وعقيدة الفرد وأفكاره وأخلاقه، وبالتالي ضياع أمم بأسرها نتيجة انتقال أفكار الغزو الثقافي بطريقةٍ واسعة، وذلك لأنها ذات تأثير قوي جداً يصعب على الفرد البسيط المحدود الوعي مقاومته. ودائماً ما تكون بعض النساء هُن الأقل وعياً التي تتقبل الأفكار الواردة اليها بوسائل التواصل الاجتماعي أسرع من الرجل، والأكثر ادماناً الكترونياً، فتقضي معظم وقتها تتنقل بين مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع التي تبث معلومات لا جدوى منها وعولمت الاعلام المغرض.

٢- تفكيك الهوية والقيم:

يفقد الأفراد ثقتهم بأنفسهم وبقيمهم، وتتلاشى الرموز والقيم الوطنية، مثلاً احترام الوالدين بدء يتلاشى ويقل عند جيل الشباب عما كان سابقا عند اباءهم، كذلك احترام المعلم فكان يعد قدوة، اما اليوم أصبح الاعتداء على المعلم شيء عادي وان كان مستهجن ومعاقب عليه قانوناً، وهكذا وصل الى الرموز المجتمعية الأخرى، وهذا يؤدي إلى انقسام المجتمع وضعف تماسكه، وفقد الفرد هويته الشخصية المبنية على احترام الآخر.

وبدأت بعض النساء تتخلى عن الهوية الإسلامية المتمثلة بالحجاب والعفة، وامسى حجاب اليوم غير حجاب الامس لانعدام الرقيب أو لاقتناعه بالتغير السلبي القادم من دول الغرب.

٣-إضعاف الأمن الثقافي والهوية الذاتية

أصبح من الصعب بناء عقد اجتماعي متين، وتتفكك الروابط الجماعية التي تُستبدل بروابط استهلاكية أو وهمية، مما يؤثر على استقرار المجتمع .بدأنا نلاحظ فقدان وانعدام الهوية الثقافية للفرد مثلاً انعدام قراءة الكتب الثقافية المختلفة وقلة قليلة جدا ترتاد المكتبات، على الرغم من ان الهوية الثقافية للفرد والمجتمع مهمة جداً. وهذا يؤدي إلى زعزعة الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات، ويخلق جيلاً فاقداً للانتماء لأصوله وقيمه.

٣- نشر الاستسلام والتنازل:

يؤدي إلى إشاعة روح الاستسلام وقبول الهيمنة الفكرية، حيث يتم تقديم الأفكار الغازية على أنها طبيعية أو عادية، ومن ثم أصبح الفرد والمجتمع يعاني من الفراغ الفكري والثقافي_(google.com/search، ٢٠٢٥) ومن الآثار السلبية الاخرى التي تواجهها المجتمعات الاسلامية بفعل الغزو الثقافي، هي حالة الاغتراب لدى الأفراد. والاغتراب تعبير عن عدم الرضا بالواقع المعيشي، ورفض منظومة القيم للمجتمع وثقافته، والشعور بالفقدان، ولاسيما فقدان الذات، حيث يكون لدى الفرد شعور بالبؤس، فلا يستطيع بحرية ان

DOI:

ينمي طاقته الفسيولوجية أو العقلية، مما قد يؤدي إلى زيادة العنف والجريمة والنزعة العدوانية والتدمير والتحلل من القيم الموروثة. وبذلك تتهيأ الفرصة لحدوث صراع حاد بين الأجيال يقوض أركان التماسك الاجتماعي وينمي الفردية، ويضعف الولاء للمجتمع، فضلاً عن التقليل من أهمية الانتماء إلى التراث الوطني، والتراث الحضاري (اللامي) وكذلك من الاثار السلبية للغزو الثقافي على المجتمع تتجسد في كثرة الجرائم، وارتفاع نسب الطلاق، زيادة نسب الإدمان المخدرات والمسكرات والادمان الالكتروني الذي جعل الفرد يقضي وقته في عالمه الافتراضي بعيدا عن عائلته وأهمل حتى نفسه.

ثانيا: الاثار الإيجابية للغزو الفكري على الفرد والمجتمع

كما وضحنا الاثار السلبية للغزو الثقافي فهناك اثاراً إيجابية لكنها تقل اضعاف المرات على الاثار السلبية، أصبحت وسائل الاتصال عن بعد سهلة وسريعة جداً لم يعد البعيد عن وطنه بعيداً بل التكنلوجيا والاتصال السريع جعله قريباً عن اهله ووطنه، كذلك سهولة الحصول على المعلومات وتبادل الثقافات.

لذا لابد من ان نميز بين تبادل الثقافات وهذه تبني الشعوب، وبين الغزو الثقافي وهذا يدمر الشعوب، التبادل الثقافي والمعرفي مهم بين الافراد والشعوب ولا بد من مواكبة التقدم التكنلوجي لان فيه فوائد علمية وثقافية للفرد والمجتمع، لا سيما والتقدم التكنلوجي السريع وما رافقه من سهولة الاطلاع على المزيد من المعلومات النافعة، لذا نكون في سوق يحتوي على مختلف البضائع والسلع نختار منه ما يناسبنا أي نقتدي بالصالح النافع ونترك الطالح لأنه يتعارض مع قيمنا ومبادئنا.

الخاتمة:

ان خاتمة البحث تتضمن اهم النتائج التي تم التوصل اليها عبر البحث، وتليها المقترحات، وهي كما يلي:

أولا: النتائج

١- يعد الفقه الإسلامي الركيزة الأساسية والمصدر الأول للقوانين الخاصة بالأسرة، وان احكامه مستقاة من القرآن الكريم والسنة النبوية، وان احكامه تنسجم وتتناسب مع كل زمان ومكان.

٢- ان اصدار المدونة الجعفرية التي تتناغم اغلب موادها مع الفقه الإسلامي، وان كان فيها بعض المواد القليلة بعيدة كل البعد عن الفقه الإسلامي.

٣- ضرورة تطبيق القوانين المهمة للحد من الجريمة والتفكك الاسري خاصة وان سوح المحاكم تزداد بها الجرائم والدعاوى بشكل يومي وفقاً للإحصائيات الشهرية والسنوية الصادرة من مجلس القضاء الأعلى العراقي، ولا بد من ايجاد الحلول القانونية والمجتمعية لهذه الظاهرة الخطرة.

٤- ارتفاع ملحوظ في نسب دعاوى الطلاق بسبب الغزو الفكري والانحلال الاجتماعي والتنصل من تحمل المسؤوليات الاسرية والتعصب الذكوري، وكذلك ارتفاع في قضايا قتل وتعنيف النساء لأسباب بسيطة التي حرهما الإسلام وعدهن الفقه قوارير وطالب الرفق بهن لا تعنيفهن.

ثانياً: المقترحات

١- العراق بحاجة ماسة الى قوانين جديدة تتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية وتنسجم مع الفقه الإسلامي تكون نابعة من صميمه. ومحتاج الى ثقافة قبول الزوجة إنسانة مساوية للرجل في الإنسانية لها كرامتها.

٢- الفقه القانوني لا بد له من ان ينهض بحاله وينفتح على احكام الفقه الاسلامي المتنوعة التي وضعت احكامه حلولاً لأغلب المشاكل والنزاعات التي يتعرض لها الفرد والمجتمع.

٣- إقامة أنشطة ثقافية ورياضية متنوعة لفئتي الشباب والنساء وتشجيعهم على العودة لقيم وثوابت الإسلام والابتعاد عن الأفكار الغربية الدخيلة على المجتمع، وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل حتى لا ينغمسوا بأفكار الغرب بسبب فراغهم، أو يدمنوا على المخدرات والالكترونيات الضارة.

DOI:

٤- على بعض رجال المجتمع ان ينظر للمرأة بإنسانية، لها كرامتها وعفتها والابتعاد عن جرها الى مستنقع الرذيلة الذي يرفضه لمحارمه من النساء.

٥- على النساء فهم ما يسعى له الغزو الثقافي الغربي وذلك بطمس الهوية والعقيدة للمرأة المسلمة.

المراجع

(بلا تاريخ).

google.com/search. (١٤ ٨، ٢٠٢٥).

google.com/search. (١٤ ٨، ٢٠٢٥).

google.com/search. (٢٤ ١١، ٢٠٢٥).

https://www.islamland.com/uploads/books. (٢٦ ١١، ٢٠٢٥).

https://www.kalemasawaa.com/vb/showthread.php. (١٤ ٨، ٢٠٢٥).

mod/page/view.php. (٢٦ ٨، ٢٠٢٥).

احمد فتحي بهنس. (١٩٦١). *المسؤولية الجنائية في الفقه*. بغداد.

(٢٠٢٥). المدونة الجعفرية بموجب القانون رقم ١٠.

انور عبد الهادي ابو طه. (٢٠-٢١ تشرين الثاني، ٢٠١٨). اسلامية المعرفة..اجتهاد التحديات..رؤى ومألات. *مجلة التأصيل الثقافي للعلوم الإنسانية رؤى وتجارب*، صفحة ٢٨١.

حسين عبد الحسن مويح اللامي. (بلا تاريخ). تحديات الغزو الثقافي على المجتمعات العربية (الآثار-آليات المواجهة). *مجلة مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية كلية العلوم السياسية/ جامعة بابل*.

حميد رضا بارسانيا. (٢٠-٢١ تشرين الثاني، ٢٠١٨). تأثير التغيرات الطارئة على معنى العقل في المعاني الحديثة للفلسفة والعلوم الاجتماعية. *مجلة التأصيل الثقافي للعلوم الانسانية رؤى وتجارب*، صفحة ٢٧.

د.عبد الامير كاظم زاهد. (٢٠٢٠). *المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية*. النجف الأشرف: مطبعة دار الضياء.

(٢٠٠٥). دستور العراق.

عزيز كاظم جبر الخفاجي. (٢٠١٣). *مبادئ اساسية لمدخل العلوم القانونية* . بغداد: مطبعة الميزان.

محمد انس قاسم جعفر. (١٩٩٩). *النظرية السياسية والقانون الدستوري*. القاهرة: دار النهضة العربية.

مصطفى ابو زيد فهمي. (١٩٩٧). *النظرية العامة للدولة*. الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

References

Google Search. (August 14, 2025).

Google Search. (August 14, 2025).

Google Search. (November 24, 2025).

https://www.islamland.com/uploads/books. (November 26, 2025).

https://www.kalemasawaa.com/vb/showthread.php. (August 14, 2025).

mod/page/view.php. (August 26, 2025).

Ahmed Fathi Bahnasi. (1961). *Criminal Responsibility in Islamic Jurisprudence*. Baghdad.

The Ja'fari Code, issued pursuant to Law No. (10). (2025).

Anwar Abdel Hadi Abu Taha. (November 20–21, 2018). *Islamization of Knowledge: The Challenge of Ijtihad, Visions and Prospects*. *Journal of Cultural Foundations for Human Sciences: Visions and Experiences*, p. 281.

Hussein Abdul Hassan Muwaih Al-Lami. (n.d.). *The Challenges of Cultural Invasion to Arab Societies: Impacts and Mechanisms of Confrontation*. *Al-Huda Foundation Journal for Strategic Studies*, College of Political Science, University of Babylon.

DOI:

Hamid Reza Parsania. (November 20–21, 2018). *The Impact of Emerging Changes on the Meaning of Reason in Modern Concepts of Philosophy and Social Sciences*. *Journal of Cultural Foundations for Human Sciences: Visions and Experiences*, p. 27.

Abdul Amir Kadhim Zahid. (2020). *An Introduction to the Study of Islamic Sharia*. Najaf Al-Ashraf: Dar Al-Dhiaa Press.

The Constitution of Iraq. (2005).

Aziz Kadhim Jabr Al-Khafaji. (2013). *Fundamental Principles of an Introduction to Legal Sciences*. Baghdad: Al-Mizan Press.

Mohammed Anas Qasim Jaafar. (1999). *Political Theory and Constitutional Law*. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiyya.

Mustafa Abu Zaid Fahmi. (1997). *The General Theory of the State*. Alexandria: Dar Al-Matbu'at Al-Jami'iyya.

DOI: